من حقوقه المشروعة. اذ بينما يرفض كهانا ورفائيل ايتان، رئيس الاركان السابق، واتباعهما، حتى مجرد الاعتراف بانسانية الشعب الفلسطيني الذي يصفونه بـ «الكلاب والصراصير»، اتجه كل من بيغن وشارون وشامير الى اعتبار الشعب الفلسطيني، بأكمله، شعباً ارهابياً، من ناحية، والاصرار على كون الاردن «الدولة الفلسطينية»، من ناحية اخرى. اما حزب العمل، والذي قام في السابق بانكار وجود شعب فلسطين، فانه ما يزال يرفض الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره، ويصر على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية. والى جانب رفض تلك القوى السياسية الاسرائيلية لمبدأ الاعتراف بحقوق، وممثلي، واحياناً انسانية، الشعب الفلسطيني، فان الراي العام الاسرائيلي يرفض، هو الآخر، مبدأ «مقايضة الارض بالسلام» مع العرب، رفضاً يكاد يكون تاماً.

ففي استطلاع للرأي العام الاسرائيلي، قام به معهد غالوب في اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي استهدف تحديد موقف المجتمع اليهودي من قضية السلام مع العرب، جاء ان ٨٥,١ بالمئة من الاسرائيليين يرفضون مبدأ «مبادلة الارض بالسلام»، بينما قال حوالى ١٠,٧ بالمئة، فقط، انهم يقبلون بذلك المبدأ. اما بالنسبة الى مواقف اتباع الاحزاب الرئيسة من مشروع حل سلمي يقوم على أساس «مبادلة الارض بالسلام»، فان اتباع العمل كانوا أقل تشدداً، في رفضهم لذلك المبدأ، من اتباع الليكود. اذ بينما بلغت نسبة الرفض بين اتباع العمل حوالى ٨٢ بالمئة ونسبة القبول حوالى ٥١,٤ بالمئة، بلغت نسبة الرفض لدى اتباع الليكود ٩٢ بالمئة ونسبة القبول ٥,٥ بالمئة فقط.

وعندما سئل الاسرائيليون عن آرائهم في تأثير السلام في الوحدة الوطنية الاسرائيلية، وذلك في حالة تحققه على اساس «مبادلة الارض بالسلام»، قال حوالى ٦٩ بالمئة منهم ان السلام سيؤدي الى اضعاف الوحدة الوطنية وازدياد تفككها؛ بينما قال حوالى ٩ بالمئة فقط، ان من الممكن ان يؤدي السلام الى تقوية الوحدة الوطنية في اسرائيل. اما بالنسبة الى تأثير السلام على الاوضاع الاقتصادية الاسرائيلية، فان اكثر من نصف المجتمع الاسرائيلي يشعر بأن السلام سيؤدي الى زيادتها سوءاً، او لن يكون بامكانه المساعدة على تحسنها.

وفي دراسة سرية اعدتها وكالة الاستعلامات الاميركية عن تطور الراي العام الاسرائيلي خلال السنوات ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣، دلت النتائج المختلفة على اتجاه الاسرائيليين نحو التشدد في رفض مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتدل البيانات الخاصة بموقف الراي العام الاسرائيلي من مبادرة الرئيس رونالد ريغان (مشروعة) التي اوردتها تلك الدراسة أن تسعة بالمئة، فقط، من الاسرائيليين ابدوا استعداداً للقبول بتلك المبادرة، بينما رفضها حوالى ٥٤ بالمئة، في حين قال حوالى ٣٥ بالمئة انهم يقبلونها كأساس لمفاوضات مع الاردن، ولأنه قد يكون بامكانها اغراء الاردن للتفاوض مباشرة مع الكيان الصهيوني. وعندما سئل الاسرائيليون، تحديداً، عن موقفهم من حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بالاردن، مع استمرار احتفاظ اسرائيل بالسيطرة على المواقع الاستراتيجية في تلك المناطق، ابدت الغالبية العظمى رفضها الكامل لذلك الاقتراح. اذ بينما بلغت نسبة الرفض ٦٤ بالمئة ونسبة القبول ١٨ بالمئة في العام ١٩٧٨، انخفضت نسبة القبول الى ١٢ بالمئة في العام ١٩٨٢، بينما بقيت نسبة الرفض على